Universal Journal of Theology

e-ISSN: 1304-6535
Cilt/Volume: 7, Sayı/Issue: 1, Yıl/Year: 2022 (Haziran/June)

İbn Hacer el-Askalânî'nin *Fethu'l-Bârî*'sinde Hâfız el-Ezdî'ye Tenkitleri -Tahlîlî bir çalışma-

تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني على الحافظ الأزدي في "فتح الباري" دراسة تحليلية نقدية

Comments of Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani The On Al-Hafiz Al-Azdi in Fath Al-Bari -Critical Analysis Study-

Najmeddin ALLİSSA
Dr. Öğr. Üyesi, Yalova Üniversitesi, İslami İlimler Fakültesi,
Hadis Anabilim Dalı
Assistant Dr., Yalova University, Faculty of Islamic Sciences,
Department of Hadith, Yalova/Turkey
najmissa@hotmail.com
http://orcid.org/0000-0001-6785-886X

Makale Bilgisi – Article Information
Makale Türü/Article Type: Araştırma Makalesi/ Research Article
Geliş Tarihi/Date Received: 28/05/2022
Kabul Tarihi/Date Accepted: 31/05/2022
Yayın Tarihi/Date Published: 30/06/2022
Atıf/Citation: Allissa, Najmeddin. "İbn Hacer el-Askalânî'nin Fethu'l-Bârî'sinde Hâfız el-Ezdî'ye Tenkitleri -Tahlîlî bir çalışma-". *Universal Journal of Theology* 7/1 (2022): 265-297. https://doi.org/10.56108/ujte.1124360

تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني على الحافظ الأزدي في "فتح الباري"
دراسة تحليلية نقدية

الملخص

النظر والتدقيق في رجال الأسانيد علمٌ خصَّ الله به رجالًا من هذه الأمة لمعرفة حال الرواة الذين عليهم مدار الأسانيد وصحة المتون، وهو مقيد بأصول يبنى عليها، وقواعد يرجع إليها، ويخضع لعملية اجتهادية من قبل النُّقاد بما مارسوه من أحاديث الرواة، لذا ربما تتفق أقوالهم أو تختلف في وصف الراوي، وتأتي إشكالية هذه الدراسة في بيان خطورة تفرد ناقد في جرح قوم من المحدثين اتفق علماء الجرح والتعديل على توثيقهم، وتزداد هذه الإشكالية خطورة عندما يكون الحكم بلا دليل ولا حجة ولا مستند على رجال أخرج لهم البخاري في الصحيح في أصالة أو متابعة أو مقرونين بغيرهم، وتهدف هذه الدراسة إلى جمع المواضع التي تعقب فيها ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ) أبا الفتح الأزدي (ت:374هـ) في كتاب "فتح الباري"، وإظهار الجانب النقدي الاجتهادي في منهج الحافظ ابن حجر، وهل كان مصيبًا في تعقباته أم متجنيًا في انتقاداته، في ضوء ميزان الجرح والتعديل ومعرفة الرجال، وفق منهج استقرائي تحليلي نقدي. وقد وقفت على خمسة عشر راويًا في إطار ذلك، وأهم نتيجة تمخضت عنها الدراسة أن الأحكام التي أصدرها الأزدي كانت شاذة في الغالب لمخالفتها أحكام النقاد الكبار من جانب، وعدم استنادها إلى حجة أو مستند أو دليل من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية: الحديث، الجرح والتعديل، التعقب، الأزدي، ابن حجر، فتح الباري.

İbn Hacer el-Askalânî'nin *Fethu'l-Bârî*'sinde Hâfız el-Ezdî'ye Tenkitleri -Tahlîlî bir çalışma-

Özet:

İsnad ricâli tetkiki, isnadların medârı ve metinlerin sıhhatinin sebebi olan râvilerin durumunu bilmek için Allah Teâlâ'nın bu ümmete has kıldığı bir ilimdir. Kendisine dayanılan ve kaynaklık eden bazı usullerle takyîd edilmiştir. Münekkitler tarafından râvilerin rivayetlerini ele aldıkları büyük bir ilmi çalışmayla bezenmiştir. Bu sebeple âlimler bazen bir râvi hakkında ittifak ettikleri gibi ihtilaf da etmişlerdir. Çalışmanın problem edindiği husus cerh-ta'dil âlimlerinin tevsikinde ittifak ettikleri bir grup muhaddis hakkında, tek başına cerhte bulunan münekkidin durumudur. Zira bu hüküm, herhangi bir delil ya da hüccet yahut Buhârî'nin *Sahîh*'inde kendisinden hadis kaydetmiş olduğu râvilere bir dayanağı temel almadığında problem büyür. Bu çalışma, İbn Hacer'in *Fethu'l-Bârî*'sinde Ebu'l-Feth el-Ezdî'ye yaptığı eleştirileri toplamayı ve ayrıca İbn Hacer'in içtihadî tenkit yöntemini ortaya koymayı hedeflemektedir. *Mîzânü'l-cerh ve't-ta'dîl* ve *Ma'rifetü'r-ricâl* eserleri ışığında eleştirel, tahlîlî, istikrâî bir yöntemle İbn Hacer'in tenkit ve eleştirilerinde isabetli olup olmadığı incelenecektir. Çalışma boyunca yirmi râvi tesbit etmiş bulunmaktayım. Çalışmanın ulaştığı en önemli netice el-Ezdî'nin ortaya koyduğu hükümlerin, bir yandan önemli münekkitlerin hükümlerine muhalif olması, diğer taraftan herhangi bir delile ya da hüccete dayanmaması sebebiyle şâz konumunda bulunmasıdır.

Anahtar Kelimeler: Hadis, cerh-ta'dîl, tenkit, el-Ezdî, İbn Hacer, Fethu'l-Bârî.

Comments of Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani The On Al-Hafiz Al-Azdi in Fath Al-Bari - Critical Analysis Study-

Abstract

Examining and studing the narrators of the *isnad*s is a science that Allah has bestowed on scholars to know the condition of the narrators who are the main link of isnad chains and the authenticity of the texts depend on them. This science is bound by the principles on which it is built, and the rules to which it is referred. It depends on the results reached by the great hadith scholars where their huge experience of hadith and chains plays an important role. Their sayings may agree or differ a bout narrators. The problem of the study comes in the statement of the seriousness of one scholar's critics against trustful narrator by the majority of *Jarh* and *Ta'deel* scholars. This problem becomes more serious when the critic is without evidence towards narrators mentioned in AL-Bukhari's Sahih. This study aims to collect the places in which Ibn Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH) commented on the critics of Abu Al-Fath Al-Azdi (d. 374 AH) in the book "Fath Al-Bari" And to show the critical aspect in the approach of Al-Hafiz Ibn Hajar, as well as whether Al-Azdi was right in his pursuit or wrong in his criticism, In light of the Jarh and Ta'deel,

according to a critical analytical and inductive approach. I found twenty narrators in this context, The most important result reached by the study is that the critics issued by Al-Azdi were abnormal because they violated the rulings of the great critics on the one hand, and were not based on an argument, document or evidence on the other.
Keywords: Hadith, Al-Jarh and Ta'deel, Comment, Al-Azdi, Ibn Hajar, Fath Al-Bari.

مقدمة:

إن الكلام في الرواة تعديلاً وتجريحاً ذو شأن كبير؛ لأن من نتائجه قبول الحديث أو رده، وقبول الحديث معناه قبول ما يفيده من تحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، وإدخال ذلك كله في دائرة الشرع، فكان لزاماً أن يحاط التعديل والتجريح بسياج من الضوابط والقواعد والآداب تقيه من الزلل والشطط والمحاباة والمغالاة، وتمنع أن يميل صاحبه تأثراً بالحب أو البغض، أو التنافس والتباغض، ولقد قيَّض الله للحديث رجالاً ما انفكُّوا يبلغون الوحي عن نبيهم صلى الله عليه وسلم، وآخرين من الحفاظ النقاد ما بَرحُوا يراقبون النقلة والاطلاع على أحوالهم؛ لتمييز الثقة من الضعيف، وسمِّي ذلك العلم علم الجرح والتعديل، واشترطوا على من يخوض فيه أن يكون عالمًا بأحوال الرواة، وطرق رواياتهم، ومعرفة ولاداتهم ووفياتهم، ومعرفة العلل الناتجة عن تغيير أحوالهم بسبب طروء العوارض البشرية عليهم، ثم جاء من بعد ذلك قوم من أهل الاستقراء، فجمعوا أقوال العلماء في الجرح والتعديل، وتتبعوا ما شذَّ منها، وتعقبوه بالتوضيح والبيان. ومن هؤلاء الأئمة النقاد الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي طفحت مؤلفاته بذلك، وما هذا إلا ثمرة من ثمرات جهود علماء الجرح والتعديل للمحافظة على السنن النبوية الشريفة ومراقبة من يحملها وبيان أحوالهم، والذب عنهم عند الحاجة، والناقد لا بدَّ أن يكون بصيراً، ذا فهم حادٍ ويقظة، واعياً لكل ما ينطق به، لا يستفزُّه غضب، ولا يستميله هوى، ولا يتجاوز في حكمه على أحد، فيصدر حكمه بأمانة علمية، وكم من عالم لا يعوَّل على ما يقوله في هذا الفن.

وتأتي أهمية الدراسة من أن الحافظ ابن حجر أدرك أن ترك أقوال النقاد المتعلقة بجرح رواة البخاري الذين أخرج لهم في صحيحه أصالة أو متابعة من غير ردٍّ عليها، والتنبيه إليها، والتحذير من أهلها، أمر في غاية الخطورة لما يترتب عليه من المفسدة في الدين وتكذيب الرواة وردِّ الوحي، ومن هؤلاء النقاد الحافظ الأزدي الذي ابتعد كثيرًا في أحكامه على الرواة وأسرف في توجيهها حتى عُدَّ ذلك جرحاً لنفسه، وإن كان ثقة؛ لأنه وقع في تجريح الثقات بلا بينة ولا دليل.

وتظهر إشكالية هذه الدراسة في أن الرجال الذين تعرضوا للنقد هم ثلة من رجال البخاري الذي أخرج حديثهم في صحيحه إما أصالة أو متابعة أو مقرونين بغيرهم، ووثقهم فحول أئمة

النقد الحديثي أو بعضهم، لكن الحافظ ابن حجر العسقلاني أخذ على نفسه المدافعة والذب عنهم، في ضوء منهج الجرح والتعديل، فهل كان مصيبًا محقّاً في تعقباته واجتهاداته، أم كان متحاملاً مسرفاً على الأزدي في تعقباته وانتقاداته. من هذا كله انطلقت الدراسة لتحقيق القول فيما سبق بكل موضوعية وصولاً إلى النتيجة النهائية.

وجاءت خطة الدراسة على الشكل الآتي: ذكر الراوي مقصود الدراسة والترجمة له ترجمة مختصرة، ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" لبيان موضع الشاهد، ثم ذكر أقوال المعدلين يتبعهم أقوال الجارحين للمقارنة والوصول إلى حاصل كلام الفريقين من معدلين ومجرحين وفق قواعد الجرح والتعديل والحكم على الرجال في هذا الفن. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي للوصول بعد التحليل والبحث إلى مقاصدها، وتحقيق نتائجها، وذلك باستقراء كتاب "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر؛ والوقوف على تعقباته على الإمام الأزدي. ولقد اقتصرت الدراسة في تأطيرها وحدودها على كتاب فتح الباري، وأقوال الأزدي في الجرح والتعديل.

أما الدراسات السابقة: فهناك دراسة بعنوان: "منهج أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل"[1] قام بها الباحث عبد الله السوالمة، وملخصه كالآتي: جمع واستقراء ما وجه إلى الحافظ الناقد أبي الفتح الأزدي من طعون وانتقادات كالتشيع والرفض والوضع والضعف والنكارة والتشدد والسرف في نقد الرجال وجرحهم، هذا إلى جانب معرفة ما له عند العلماء من منزلة ومكانة في العلم والحفظ والفهم، مما جعل كثيراً منهم يُثني عليه ويُعْوِلُ على أقواله في الرجال وغيرهم. وعلى ضوء هذه الأقوال المتضاربة فيه، وعلى ضوء جمع ما يقرب من (1080) قولاً له في الرجال، تم جمعها مما يزيد على 40 مجلداً، ثم مقارنتها بأقوال النقاد الآخرين لمعرفة موافقاته ومخالفاته لهم وانفراداته عنهم، وما انتقد عليه منها، وما كان منها سبباً في الطعون فيه، توصل الباحث إلى نتائج منها: استحالة كون الأزدي مبتدعاً أو وضّاعاً. وأن تضعيفه يحمل على أحوال خاصة وليس على الإطلاق، إذ أنه لم يتعقب في حالتي التفرد وعدمه بأكثر من 5% مما ذكر له من أقوال.

وهذه دراسة نظرية جيدة أثبت فيها الباحث أن الأزدي لم يثبت في حقه الاتهام بالبدعة والوضع، وهو ضعيف في أحوال خاصة وليس على الإطلاق، وافترض في الدفاع عنه احتمال أن يكون المتكلم فيه هو أزدي آخر انتقده العلماء، أو من نسبت إليه بعض الأقوال زوراً، وغير

1 عبد الله سوالمة، مجلة جامعة الملك سعود، م4، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (2)، ص429-476(1412هـ/1992م).

ذلك من التوقعات، وعلى فرض ثبوت الجرح في حقه أنه جرح مبهم لا يضر. ويمكن أن يكون أطلقها النقاد في حقه من باب التحامل أو ردة الفعل في أثناء الكلام في الجرح والتعديل. وكأنه يريد أن يقول: أن الأزدي ثقة في الحديث ضعيف في الجرح.

ودراسة أخرى بعنوان: "منهج أبي الفتح الأزدي في الحديث وعلومه"[2] قام بها الباحث خالد محمود علي الحايك. وقد وصل في دراسته إلى نتائج، أهمها: أن الأزدي بريء مما نسب إليه من التهمة بالوضع والرفض والتشيع، والحكايات التي نقلت في ذلك حكايات باطلة. وهو ثقة. وما نقل في تضعيفه لا يصح، وقد تتابع العلماء في تضعيفه اعتماداً على رأي البرقاني فيه.

وهي دراسة نظرية جيدة لكن الباحث أبعد في تحليلاته ونسي أنه يرد كلام الخطيب وابن عبد البر والزيلعي والذهبي وابن حجر وابن الجوزي وغيرهما في الأزدي، ولا صحة لما ذهبوا إليه، وأنهم تبعوا في الحكم عليه البرقاني. فإذا نفينا قول البرقاني يتبعها نفي كلام من تبعه. وهذا كلام فيه نظر من خلال، فالحكم عليه جاء من خلال استقراء مروياته وأقواله في الرجال، فإن كان قد وثق من ناحية التحمل والأداء فقد جرح من ناحية أقواله في الجرح والتعديل، والأوهام التي وقع فيها. ويكفي ما نقله الباحث عنه من الأوهام وإدخاله بعض الثقات في كتابه الضعفاء – في رسالته – في إثبات أقوال من تكلم فيه. وذهب الباحث أن رواة البخاري الذي تكلم فيهم الأزدي إنما أخرج لهم إما متابعة وإما مقرونين بغيرهم. وهذا ليس صحيحًا، بل إن بعضهم أخرج لهم البخاري ومسلم في الأصول، كإسرائيل بن يونس السبيعي. وذكر الباحث أن بعض من تكلم فيهم الأزدي لم يتفرد هو بالكلام فيهم. بل أكثرهم تفرد بالكلام فيهم، وكان رأيه شاذًّا، وهذا ظاهر في غالب الرجال الذين تكلم فيهم في هذه الدراسة، ومن لم يتفرد فيهم بالجرح تبعه في ذلك من نقل عنه، أو من لا يؤبه بقوله؛ لضعفه أو خطأه كما هو مبين في دراستي. وذكر الباحث أن الأزدي في الجرح والتعديل لا يخرج في ألفاظه عن ألفاظ من سبقوه من العلماء، وهذا كلام مناقض للواقع ولكلام العلماء ممن تتبع الأزدي كالذهبي وابن حجر وغيرهما. بل خرج عن جادتهم مخالفًا لما ذهبوا إليه. وقال الباحث: إن في كتابه الضعفاء الكثير من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة لذلك اعتمده من صنف بعده في الموضوعات. قلت: وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن من تبعه نقل كلامه من غير تحرٍّ، فوقع في نفس الخطأ كما هو الحال عند ابن الجوزي، ثم ذكر الباحث في كلامه على الطرق التي يسلكها الأزدي في توثيق الرواة: رابعًا: توثيقه للراوي بتحديث إمام من الأئمة عنه: ومثَّل لذلك بـ "عمران الفزاري" قد

2 خالد محمود علي الحايك، منهج أبي الفتح الأزدي في الحديث وعلومه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م.

حدث عنه يحيى بن سعيد القطان، ومن حدث عنه فهو في عداد أهل الصدق. وهذا مذهب عجيب، ففي دراستي ثلاثة رجال حدث عنهم يحيى بن سعيد القطان ووثقهم عشرات النقاد من أئمة الجرح والتعديل ومع ذلك ضعفهم الأزدي. منهم: أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي الأشدق، وبهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري، والجعد بن عبد الرحمن بن أوس الكندي التيمي المدني.

وما تميزت به دراستي عن هاتين الدراستين الناحية التطبيقية التي تثبت تعقبات الحافظ ابن حجر في "الفتح" على الأزدي وأنها كانت محقة. والضعف في الأزدي كان ظاهراً في إطلاقه الأحكام، وبالتالي فإثبات خطأ الأزدي خير من ردِّ حديث الثقات رجمًا بالغيب، وتكذيب أئمة النقاد الذين جرحوه.

1. التعريف بمفردات عنوان الدراسة:

1. التعقب لغة واصطلاحًا:

تعقب الخبر: تتبعه. ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته. والتعقب: التدبر، والنظر ثانية.[3].

واصطلاحًا: ما يثبته الناظر بعد التتبع من إصلاح خطأ أو سدِّ خلل.[4]، فالعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي جلية واضحة توصلنا إلى التعريف المقصود عند المحدثين، وبناء على ذلك يمكن القول: أن التتبع هو العملية البحثية التي يقوم بها الناقد البصير في علم الجرح والتعديل في متابعة أقوال غيره من العلماء في تعديل الرجال وجرحهم بغية الوصول إلى إظهار خلل أو وإصلاح خطأ، وفق منهج علمي دقيق اتفق على وضعه علماء هذا الفن.

2.1. التعريف بالحافظ الأزدي: (367هـ/977م).

الحافظ البارع أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الأزدي الموصلي، صاحب كتاب "الضعفاء"، حدث عن: أبي يعلى الموصلي، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، ومحمد بن جرير الطبري، وطبقتهم. وعنه: أبو نعيم الحافظ، وأبو إسحاق البرمكي، وأحمد بن الفتح بن فرغان، وآخرون. قال الخطيب البغدادي (ت: 463هـ): "كان حافظاً، صنف

3 ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، (بيروت – دار صادر، 1414هـ)، ط.1، 619/1.

4 محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، (بيروت – دار النفائس للطباعة والنشر، 1408هـ /1988م)، ط.1، 136.

في علوم الحديث، وفي حديثه مناكير، وسألت البرقاني عنه فضعفه، وحدثني أبو النجيب عبد الغفار الأرموي، قال: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح، ولا يعدونه شيئاً". وقال الذهبي في "السير" (ت: 748هـ): "وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم. وقال: "ليت الأزدي عرف ضعف نفسه". وقال في "الميزان": "وأبو الفتح يسرف في الجرح. وله مُصنَّفٌ كبيرٌ إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسهِ لم يسبقه أحدٌ إلى التكلم فيهم. وهو مُتَكَلَّمٌ فيه". وقال في "التذكرة": "له مصنَّفٌ كبيرٌ في الضعفاء، وهو قويّ النفس في الجرح، وهّاه جماعةٌ بلا مستندٍ طائل". مات في شوال سنة أربع وسبعين وثلاث مائة.[5]

وهذه الترجمة تدلك على الموضوعية في التتبع والتعقيب والنقد، ففي الوصف العام أثنى عليه الحافظ الذهبي، ووصفه بالحافظ البارع، والحافظ العلامة، وفي الوصف الدقيق المتعلق بمنهج الأزدي في الجرح والتعديل نقده بعد الاطلاع على أحكامه بسبب مخالفته الثقات في مواضع، وجرحه لبعض الرواة من غير مستند أو حجة في مواضع أخرى، والذهبي من أهل الاستقراء التام في الرجال، وجاءت أحكام الحافظ ابن حجر بعد ذلك موافقة لما ذهب إليه الذهبي بعد تتبعه لأحكامه بشكل عام، كما سنرى في هذه الدراسة.

3.1. التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني: (852 هـ/1449م).

الحافظ العلامة أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، مولده ووفاته بالقاهرة، رحل إلى الشام واليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، وعمدة الوجود في التوهية والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح، له الحفظ الواسع الذي إذا وصفته فحدث ولا حرج، والنقد الذي ضاهى به ابن معين فلا يمشي عليه بهرج هرج، والتصانيف التي ما شبهتها إلا بالكنوز والمطالب، منها "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"،

5 الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد (ت: 463هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، (بيروت – دار الغرب الإسلامي، 1422هـ /2002م)، ط.1، 36/3؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، (بيروت- مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م)، ط.3، 389/13-348/16؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت – دار المعرفة، 1382هـ /1963م)، ط.1، 5/1؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، بيروت- دار الكتب العلمية، ط.1، 1419هـ- 1998م)، 117/3؛ ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا (بيروت – دار الكتب العلمية، 1412 هـ / 1992م)، ط.1، 308/14.

و"الإصابة في تمييز أسماء الصحابة" و"تهذيب التهذيب"، "والتقريب" في رجال الحديث، و"فتح الباري في شرح صحيح البخاري"، و"التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير". وغيرها من التصانيف النافعة، ولتلميذه السخاوي (ت:902هـ) كتاب في ترجمته سماه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر".[6]

2. التعقب في الحديث النبوي:

إن نشوء علم الجرح والتعديل يعتبر استجابة طبيعية من المسلمين لتوجيهات الله تعالى، وتعليمات نبيهم صلى الله عليه وسلم، ففي القرآن الكريم، يقول الله عزَّ وجلَّ: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" [الحجرات: 6]، وفي السنة النبوية يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"[7]، قال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[8]، وهكذا سار سلف هذه الأمة وخلفها من العلماء والمحدثين. قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[9]. كل هذا يدلنا على شدة التحري والتتبع والتعقب، وهذا أمر وجه الله تعالى إليه المسلمين كي تبقى السنة النبوية مصانة عن كل خلل أو خطأ أو دخيل. ولا يوجد مخلوق في الدنيا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئًا، أو نسب إليه أو إلى أحد أصحابه رضي الله عنهم حديثاً إلا وتعقبه قوم من المحدثين النقاد، ودققوا في حديثه حرفاً حرفاً، وبحثوا في أوصافه صفة صفة، وحكموا عليه بما منحوا من معرفة، بعيداً عن كل غاية ومصلحة.

ومما يدخل في هذا المصطلح، أعني "التعقب": النكت، والانتقاد، والاعتراض، والردُّ، والتذنيب، والتتبع. فهذه مفردات كلها تدور في فلك التعقب، فكتب النكت على ابن الصلاح

6 ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت: 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط (بيروت – دار ابن كثير، 1406 هـ / 1986م)، ط.1، 74/1؛ جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، طبقات الحفاظ، (بيروت – دار الكتب العلمية، 1403م)، ط. 1، 552.

7 مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261ه)، صحيح مسلم، (بيروت – دار إحياء التراث العربي، د.ت)، في المقدمة، 10/1.

8 مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261ه)، صحيح مسلم، المقدمة، 14/1.

9 مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261ه)، صحيح مسلم، المقدمة، 15/1.

(ت:643ه)، والمستخرجات والمستدركات على الصحيحين، وكتب الشروح الحديثية، وكتب العلل، وكتب الجرح والتعديل، وكتب التصحيف والتحريف. كلها داخلة في الباب.

وسأذكر مثالاً عجيبًا على التعقب وما يدخل في معناه من ألفاظ، قال الملا علي القاري (ت: 1014ه): "ثم اعلم أن حديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" رواه الحاكم في المناقب من مستدركه من حديث ابن عباس وقال: صحيح، وتعقبه الذهبي فقال: بل هو موضوع، وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا فيه. وقال يحيى بن معين: لا أصل له، كذا قال أبو حاتم، ويحيى بن سعيد. وقال الدارقطني: ثابت، ورواه الترمذي في المناقب من جامعه وقال: إنه منكر، وكذا قال البخاري: إنه ليس له وجه صحيح، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات. وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل: إنه باطل، لكن قال الحافظ أبو سعيد العلائي: الصواب أنه حسن باعتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف، فضلا عن أن يكون موضوعا ذكره الزركشي، وسئل الحافظ العسقلاني عنه فقال: إنه حسن لا صحيح، كما قال الحاكم ولا موضوع كما قال ابن الجوزي قال السيوطي: وقد بسطت كلام العلائي والعسقلاني في التعقبات التي على الموضوعات"[10]. فلا يوجد قول لعالم في هذا النص إلا وهو داخل في التعقب، لأنها تقصد تصحيح خطأ أو إصلاح خلل. وهكذا "يعد التحري والتنقيب والتثبت في الأمور كلها من أهم الأخلاق الإسلامية التي حثت عليها السنة النبوية المطهرة لما فيه من فضل عظيم ومصلحة كبيرة تعود على الفرد والمجتمع".[11]

3. الرجال الذين تعقبهم الحافظ ابن حجر في "الفتح" على أبي الفتح الأزدي:

إن الكلام في الجرح والتعديل وتصنيف مراتب الرواة أمر في غاية الدقة والخطورة؛ لأنه يترتب عليه قبول مروياتهم أو ردّها إثباتاً الحق، والخائض في هذا العلم بحاجة إلى الكثير من التأني والاطلاع والحرص على التجرد والابتعاد عن الأهواء والخصومات؛ لأنه علم بدراسة أحوال حملة الوحي الشريف الذي منه تؤخذ الأحكام وإليه يصار الأنام، فكل كلمة في ميزان الجرح والتعديل لها أثرها الكبير في إثبات أو نفي مرويات رجال أوقفوا حياتهم لنقل الحديث النبوي الشريف. وستذكر هذه الدراسة ثلّة من الرواة الذين أخرج البخاري وغيره من المصنفين

10 القاري، الملا علي بن محمد الهروي (ت: 1014ه)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (بيروت – دار الفكر، 1422ه – 2002م)، ط.1، 9/ 3941.

11 أيمن جاسم محمد الدوري، فضل التحري وأساليبه في السنة النبوية، مجلة الألهيات كوجيلي Haziran 2021 June 2021 Cilt: 5, Sayı: 1 Volume: 5, Issue: 1, Sayfa / Pages: 337-370 /، وقد ذكر د. أيمن الدوري في مقالته عدة فضائل للتحري والتثبت يمكن الرجوع إليها. 349.

حديثهم، مذيلة بأقوال الحافظ أبي الفتح الأزدي مرصعة بتعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني، يتبعها خلاصة القول في الراوي بعد تتبع الأقوال في موضع الشاهد وترتيبها عند التوافق والترجيح بينها عند الاختلاف، ليظهر لنا جواب السؤال الآتي: هل كان ابن حجر منصفاً أو متشددًا أو متحاملاً في تعقباته على أبي الفتح الأزدي؟ وهل كان الأزدي مصيباً ومنصفاً في الرواة الذين تكلم فيهم. وقد ذكرت أسماء الرواة على ترتيب الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري".

3. 1. أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطِيّ، أبو عبد الله البصري، مات سنة تسع وعشرين ومائتين للهجرة، حدث عن أبيه، ويزيد بن زريع، وابن عيينة، وغيرهم، وعنه البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح": "روى عنه البخاري أحاديث، بعضها قال فيه: حدثنا، وبعضها قال فيه: قال أحمد بن شبيب، وثقه أبو حاتم الرازي (ت:277ه)، وقال ابن عدي (ت: 385ه): وثقة أهل العراق، وكتب عنه علي بن المديني (ت:234ه)، وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث، غير مرضي، ولا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات، وقد روى له النسائي (ت:303ه) وأبو داود (ت:275ه) في كتاب الناسخ والمنسوخ".[12]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في أحمد بن شبيب على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه ابن أبي حاتم (277ه)[13]، وذكره ابن حبان في "الثقات" (ت:354ه)[14]، قال ابن عدي: من أهل مكة قبلَهُ أهل العراق ووثقوه، يروي عن أبيه عن يونس عن الزهري نسخة للزهري، قيل لعلي بن المديني: نسخة شبيب عن يونس عن الزهري؟ فقال: كتبتها عن ابنه أحمد[15]، وذكره الدارقطني (ت:385ه) في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن

12 أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت: 852ه)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت – دار المعرفة 1379ه)، ط.1، 386/1.

13 ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي (ت: 327ه)، الجرح والتعديل، (بيروت – دار إحياء التراث العربي، 1271-1952م)، ط.1، 54/2.

14 ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البستي (ت: 354ه)، الثقات، (الهند – طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1393ه / 1973م)، ط.1، 12/8.

15 ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، (بيروت – دار البشائر الإسلامية، 1414ه)، ط.1، 77.

صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، وذكره البخاري (ت:265ه) في التاريخ، والذهبي (ت: 748ه) في "الكاشف" و"الميزان" من غير تعليق.[16]

الثاني: أقوال الجارحين: قال أبو الفتح الأزدي: "منكر الحديث غير مرضي".[17]

حاصل الأقوال: أحمد بن شبيب شيخ البخاري، أخرج البخاري في مناقب عثمان والزكاة والاستقراض عنه مفرداً، وفي غير موضع مقروناً بغيره، وقد صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم في الانتقاء من حديثه، وثقه كبار علماء الجرح والتعديل، وضعفه الأزدي، واتهمه بقوله: منكر الحديث غير مرضي، وتعقبه ابن حجر قائلاً: "لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات".[18]، فقول الحافظ ابن حجر صحيح، فلا عبرة بقول الأزدي، وابن حجر لم ينفرد بالتكلم على الأزدي بل ومن قبله الذهبي وقبلهما الخطيب وغيره، ويثبت عليه هذا الشذوذ في الحكم مخالفته لأئمة الجرح والتعديل بلا حجة في تضعيف الراوي.

3. 2. إسرائيل بن موسى البصري، أبو موسى، نزيل الهند، من أتباع التابعين، مات سنة انتين وستين ومائة. روى عن: وهب بن منبه. روى عنه: سفيان الثوري، وغيره. روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي (ت:279ه)، والنسائي.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقه ابن معين (ت:233ه)، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، وقال أبو الفتح الأزدي: فيه لين، والأزدي لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا

16 الدارقطني، علي بن عمر (ت: 385ه)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، حققه: كمال يوسف الحوت (بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية، 1406ه - 1985م)، ط.1، 63/1؛ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 103/1؛ والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748ه)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب (جدة - دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1413 ه/1992م)، ط.1، 195/1؛ البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256ه)، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان (دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد، الدكن، د.ت)، ط.1، 4/2.

17 ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: 852ه)، تهذيب التهذيب (الهند - مطبعة دائرة المعارف، 1326ه)، ط.1، 36/1.

18 الذهبي، ميزان الاعتدال، 103/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 36/1.

خالف، روى له البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه (ت: 273ه)[19]. وفي موضع آخر من "الفتح" قال الحافظ: "ضعفه الأزدي بلا حجة".[20]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في إسرائيل بن موسى على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن أبي شيبة (ت:235ه)، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر، وقال أحمد (ت:241ه): مقارب الحديث.[21]

الثاني: أقوال الجارحين: تكلم فيه أبو الفتح الأزدي فقال: فيه لين.

حاصل الأقوال: إسرائيل بن موسى البصري. له في صحيح البخاري فرد حديث مكرر في أربعة مواضع، وجمهور أئمة الجرح والتعديل على توثيقه، وأما هجوم الأزدي عليه وتليينه فهو مردود كما ذهب إلى ذلك خاتمة المحققين من النقاد في الجرح والتعديل، وهما الحافظ ابن حجر ومن قبله الحافظ الذهبي. فقول الأزدي في إسرائيل بن موسى مردود؛ لأنه جرح غير مفسر، مع مخالفته لتوثيق أئمة الجرح والتعديل، وهو شذوذ في الرأي وخلاف وليس اختلافاً. وبالتالي يظهر أن ابن حجر كان منصفاً في تعقبه مأجورًا في منافحته عن رواة الصحيح، فقد ثبت بالدليل أن الأزدي خالف في حكمه الثقات، وليس لديه حجة ولا مستند يفسر فيه ما ذهب إليه.

3. أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي الأشدق، أحد الفقهاء، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة بمكة، من رجال الكتب الستة، روى عن: نافع، وسعيد المقبري، والزهري،

19 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 389/1؛ المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن المزي (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف (بيروت – مؤسسة الرسالة، 1400هـ / 1980م)، ط.1، 332/34.

20 ابن حجر، فتح الباري، 461/1.

21 ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، 79/6؛ الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، المقتنى في سرد الكنى، (المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة – المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1408هـ)، 104/2؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 208/1؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، 261/1؛ السيد أبو المعاطي النوري ورفقاه، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، (بيروت – عالم الكتب، 1417 هـ / 1997م)، ط.1، 89/1.

وعنه: وعنه يحيى بن سعيد وهو من أقرانه، وشعبة والسفيانان والليث وابن جريج وعمرو بن الحارث ومالك وابن إسحاق وهشام بن حسان، وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "اتفقوا على توثيقه، وشذ أبو الفتح الأزدي فقال: لا يقوم إسناد حديثه، روى له الجماعة".[22]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في أيوب بن موسى بن عمرو على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه أحمد، وأبو داود، والعجلي (ت:261ه)، وابن معين، وأبو زرعة (ت:264ه)، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، والدارقطني، وابن عبد البر (ت:463ه)، والذهبي، وابن حجر (ت:852ه)، وفي قول لأحمد: لا بأس به وهو مرجوح، وقال أبو حاتم: صالح الحديث.[23]

الثاني: أقوال الجارحين: قال أبو الفتح الأزدي: لا يقوم إسناد حديثه.[24]

حاصل الأقوال: أيوب بن موسى بن عمرو، اتفق أئمة الحديث على توثيقه، وخالف الأزدي فقال: لا يقوم إسناد حديثه، وتعقبه ابن حجر، بقوله: ولا عبرة بقول الأزدي، وعدَّ ذلك من الشذوذ لأمرين، الأول: أن الجارح تكلم في الراوي بلا حجة، والثاني: أنه خالف أئمة الجرح والتعديل فذهب خلاف ما ذهبوا. فابن حجر مصيب في تعقبه، محق للحق في انتقاده وتتبعه.

وقد خالف الأزدي شرطه في التوثيق وهو توثيق من روى عنه عالم كيحيى بن سعيد القطان، لأنه لا يروى إلا عن الثقات، وهنا روى يحيى بن سعيد القطان عن أيوب بن موسى، ومع ذلك ضعفه الأزدي بقوله: لا يقوم إسناد حديثه.

22 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 392/1.

23 ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت – دار الكتب العلمية، 1410هـ /1990م هـ)، 5 /369؛ العجلي، أحمد بن عبد الله (ت: 261هـ)، تاريخ الثقات، مكة المكرمة، دار الباز، 1405هـ/1984م)، ط.1، 76؛ ابن حبان، الثقات، 53/6؛ المزي، تهذيب الكمال، 494/3؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 294/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 413/1؛ وابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت:852هـ)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة (سوريا: دار الرشيد، 1406 هـ/1986م)، ط.1، 119.

24 الذهبي، ميزان الاعتدال، 294/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 413/1

3. 4. بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري، أحد الأثبات في الرواية، توفي سنة سبع وتسعين ومائة. روى عن: شعبة، وحماد بن سلمة، والمثنى بن سعيد، وغيرهم، وعنه، قتيبة، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإبراهيم بن موسى، وغيرهم. أخرج له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، والعجلي، وقال يحيى القطان (ت:198ه) لعبد الرحمن بن بشر: عليك ببهز بن أسد في حديث شعبة؛ فإنه صدوق ثقة، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وقال: إنه كان يتحامل على عليٍّ، قلت: اعتمده الأئمة، ولا يعتمده على الأزدي".[25]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في بهز بن أسد العمي على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه أحمد، وابن معين، ويحيى بن سعيد، وأبو حاتم، وابن سعد (ت:230ه)، والعجلي، وابن حبان، والنسائي.[26]

الثاني: أقوال الجارحين: ضعفه الأزدي.[27]

حاصل الأقوال: بهز بن أسد العمي، أخرج له الجماعة، واتفق أئمة الجرح والتعديل على توثيقه، وذهب الأزدي إلى تضعيفه زاعماً أنه كان يتحامل على عليٍّ كما ذكر الحافظ في "الفتح"، وفي قول له في التهذيب: أنه كان يتحامل على "عثمان". وهذا السبب – الذي جرح به الراوي وهو التحامل – إن ثبت فليس معتبراً في نظر أئمة الجرح والتعديل، ولم يقل به أحد قبل الأزدي ولا بعده، فتضعيفه هنا يعتبر خطأ في حق الأزدي وجرحاً له لأن الأمر ظاهر، والجرح هنا طامة تقاس بها أحكام الناقد في الجرح والتعديل. والعهدة على الأزدي – كما قال الذهبي – فما علمت في بهز مغمزًا، وبناء على ذلك فقول ابن حجر في الأزدي مصيب، وانتقاده وتتبعه له صحيح، وقول الأزدي شاذ، وتعليله للحكم فاسد لا تقوم به حجة. وأي اجتهاد هذا في جرح

25 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 393/1.

26 ابن سعد، الطبقات الكبرى، 218/7؛ العجلي، الثقات، 87؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 431/2؛ ابن حبان، الثقات، 155/8؛ ابن شاهين، عمر بن أحمد، الثقات، (الكويت، الدار السلفية، 1404 /1984م)، 49؛ والباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد (ت: 474هـ)، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المحقق: د. أبو لبابة حسين، (السعودية، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406هـ/ 1986م)، ط.1، 438/1؛ المزي، تهذيب الكمال، 257/4؛ الذهبي، (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال، 353/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 498/1؛ يوسف بن حسن الصالحي (ت: 909هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، (بيروت – دار الكتب العلمية، 1413 هـ / 1992م)، ط.1، 30؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 128.

27 الذهبي، ميزان الاعتدال، 353/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 498/1.

من غير حجة، وهذا جواب لمن يقول: الأزدي معتدل في الجرح، أقول: بل هو تشدد غير مبرر في رجل وثقه الأئمة وجرحه الأزدي.

وقد خالف الأزدي شرطه في التوثيق، وهو توثيق من روى عنه عالم كيحيى بن سعيد القطان، لأنه لا يروى إلا عن الثقات، وهنا روى يحيى بن سعيد القطان عن خثيم بن عراك، ومع ذلك لم يتجاوز القنطرة عند الأزدي وقال عنه: منكر الحديث.

3. 5. توبة بن أبي الأسد العنبري البصري، من صغار التابعين، مات في الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة. روى عن أنس، ومورق العجلي، والشعبي، وغيرهم، وعنه: شعبة، والثوري، وهشام بن حسان، وجماعة. روى له: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وشذ أبو الفتح الأزدي فقال: منكر الحديث، قلت: له في الصحيح حديثان أو ثلاثة من رواية شعبة عنه، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.[28]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في توبة بن أبي الأسد على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، وابن حجر.[29]

الثاني: أقوال الجارحين: ضعفه الازدي وحده بقوله: منكر الحديث. وروى بإسناد له عن ابن معين: "يضعف".[30].

حاصل الأقوال: توبة بن أبي الأسد، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وقد اتفقوا على توثيقه، وأحطأ الأزدي في تضعيفه، فلا يلتفت إليه، لأنه شذوذ خالف فيه أئمة الجرح والتعديل. ولهذا فإن ابن حجر مصيب في تعقبه للأزدي، صحيح في انتقاده وتتبعه له، ولا يلتفت إلى ما نقله الأزدي عن ابن معين، فإن الثابت أن ابن معين وثقه ولم يجرحه كما سبق في نقل الأئمة عن ابن معين.

3. 6. الجعد بن عبد الرحمن بن أوس الكندي التيمي المدني، ويقال له: الجعيد أيضاً، مات سنة أربع وأربعين ومئة، روى عن: السائب بن يزيد، ويزيد بن خصيفة، وعائشة بنت سعد بن

28 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 394/1.

29 ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، 446/2؛ المزي، تهذيب الكمال، 336/4؛ أبو الوليد الباجي، التجريح والتعديل، 443/1؛ ابن حبان، الثقات، 88/4؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 516/1، ابن حجر، تقريب التهذيب، 131.

30 ابن حجر، تهذيب التهذيب، 515/1،

أبي وقاص، وغيرهم، وعنه: إبراهيم بن سويد المدني، وحاتم بن إسماعيل، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم، روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقة ابن معين وغيره، واحتج به الخمسة، وشذ الأزدي فقال: فيه نظر، وتبع في ذلك الساجي (ت:307هـ)؛ لأنه ذكره في الضعفاء، وقال: لم يرو عنه مالك، وهذا تضعيف مردود".[31]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في الجعد بن عبد الرحمن الكندي على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.[32]

الثاني: أقوال الجارحين: ضعفه الساجي، وتابعه الأزدي: فيه نظر.[33]

حاصل الأقوال: الجعد بن عبد الرحمن الكندي روى له الجماعة، وقد وثق، وذكره ابن حبان في الثقات في التابعين، ثم أعاده في أتباعهم قائلاً: روى عن السائب بن يزيد إنْ كان سمع منه. ورد عليه الحافظ ابن حجر بقوله: "ولا معنى لشكه في ذلك، فقد أخرج له البخاري بسماعه من السائب، وذلك في الطهارة". وقال ابن المديني: "لم يرو عنه مالك"، قال الساجي: أحسبه لصغره، وذكره الأزدي في الجعيد مصغرًا، وقال: فيه نظر. وهو جرح غير مفسر، فقد قلد فيه الساجي، وخالف في ذلك توثيق النقاد، والصحيح أنه ثقة حجة. وبناء على ذلك فقد كان ابن حجر مصيبًا في تعقباته صحيحًا في انتقاداته وتتبعه.

وقد خالف الأزدي شرطه في التوثيق، وهو توثيق من روى عنه عالم كيحيى بن سعيد القطان، لأنه لا يروى إلا عن الثقات، وهنا روى يحيى بن سعيد القطان عن الجعد، ومع ذلك ضعفه الأزدي بقوله: فيه نظر.

3. 7. حفص بن ميسرة العقيلي أبو عمرو الصنعاني نزيل عسقلان، مات سنة إحدى وثمانين ومئة. يروي عن: زيد بن أسلم، وموسى بن عقبة، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم. حدث

31 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 395/1.

32 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 529/2؛ المزي، تهذيب الكمال، 561/4؛ الذهبي، الكاشف، 293/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 80/2؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 139.

33 ابن حجر، تهذيب التهذيب، 80/2.

عنه: الثوري، وابن وهب، وسعيد بن منصور، وغيرهم. روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "قال ابن معين: ثقة، إنما يطعن عليه أنه عرض، يعني أن سماعه من شيوخه كان بقراءته عليهم، وعن ابن معين أيضًا أنه قال: ما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرضًا، كأنه يقول: إن بعضه مناولة، ووثقه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم في حديثه بعض الوهم، قلت: وشذ الأزدي فقال: روى عن العلاء بن عبد الرحمن مناكير، وقال الساجي: في حديثه ضعف، قلت: له في البخاري حديث في الحج عن هشام بن عروة بمتابعه عمرو بن الحارث، وحديث في زكاة الفطر عن موسى بن عقبة بمتابعة زهير بن معاوية عند مسلم، وحديث في الاعتصام عن زيد بن أسلم بمتابعة أبي غسان محمد بن مطرف عنده، وفي التفسير عنه بمتابعة سعيد بن هلال عنده. وروى له مسلم (ت:264ه) والنسائي، وابن ماجه".[34]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في حفص بن ميسرة على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه أحمد؛ وابن معين، وابن حبان، ويعقوب بن سفيان (ت:277ه)، والذهبي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال في موضع آخر: يكتب حديثه، ومحله الصدق، وفي حديثه بعض الأوهام. قال أبو زرعة: لا بأس به، وقال العجلي: يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم.[35]

الثاني: أقوال الجارحين: قال الساجي: في حديثه ضعف، وشذ الأزدي فقال: روى عن العلاء بن عبد الرحمن مناكير.[36]

حاصل الأقوال: حفص بن ميسرة، وثقه أئمة الجرح والتعديل، وجرحه الأزدي، وتعقبه ابن حجر بأن رأيه شاذ قد خالف جمهور النقاد الثقات، وقال الذهبي في "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" ثقة يحتج به، قال الأزدي وحده يتكلمون فيه. قلت – الذهبي –: بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي. وبناء على ذلك فقول ابن حجر في غاية الدقة في التتبع والنقد والذبَّ عن الرواة حملة الوحي.

34 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 398/1

35 ابن حبان، الثقات، 200/6، المزي، تهذيب الكمال، 73/7؛ والذهبي، محمد بن أحمد، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، (بيروت – دار البشائر الإسلامية، 1412هـ /1992م)، ط.1، 87؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 569/1؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 174.

36 العجلي، تاريخ الثقات، 309/1؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 187/3.

3. 8. حماد بن أسامة بن يزيد القرشي مولاهم الكوفي، أبو أسامة، مولى بني هاشم، مات سنة إحدى ومائتين، حدث عن: هشام بن عروة، ويزيد بن عبد الله، وبهز بن حكيم، وطبقتهم. حدث عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وإسحاق، وخلق كثير.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وحكى عن سفيان بن وكيع (ت:247ه) قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، فقال لي ابن نمير (234ه): إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها، قال سفيان بن وكيع: أني لأعجب كيف جاز حديثه، كان أمره بيناً، وكان من أسرق الناس لحديث حميد. انتهى. وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به كما لا يعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد، وسقط – من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي – ابن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك، ثم قال: إنه قول باطل وأبو أسامة قد قال أحمد فيه كان ثبتاً ما كان أثبته لا يكاد يخطئ وروى له الجماعة".[37]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في حماد بن أسامة على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه أحمد، وابن سعد، وابن معين، وابن أبي حاتم، والعجلي، وابن حبان، والذهبي، قال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره.[38]

الثاني: أقوال الجارحين: ضعفه الأزدي.[39]

حاصل الأقوال: حماد بن أسامة روى له الجماعة، واتفقوا على توثيقه. وخالف الأزدي فضعفه، وزعم أن سفيان بن وكيع ضعفه، لكن هذا لم يثبت، وإن ثبت فإن سفيان بن وكيع ضعيف لا يعتد بقوله، كما لا يعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي، فقوله شاذ مخالف للثقات، وينقل تضعيف الثقات عن لسان الضعفاء، وهذه من طامات الأزدي، فلا يكتفي بالجرح، بل ويجرح بقول الضعفاء. قال ابن حجر في "المدلسين": "حماد بن أسامة من أتباع التابعين، مشهور بكنيته، متفق على الاحتجاج به، مات سنة مائتين، وصفه بذلك القبطي فقال: كان كثير التدليس ثم رجع عنه، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ويدلس ويبين تدليسه. انتهى.

37 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 399/1.

38 العجلي، تاريخ الثقات، 130؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 133/3؛ ابن حبان، الثقات، 222/6، الذهبي، الكاشف، 348/1؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 253/1.

39 الذهبي، ميزان الاعتدال، 588/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 200/3.

وقد قال أحمد: كان صحيح الكتاب ضابطاً لحديثه، وقال أيضاً: كان ثبتاً ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ، قال ابن حجر في "التقريب": ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره".[40]

وبناء على ذلك نقول: إن تعقب ابن حجر للأزدي في محله، وفي غاية الإصابة وقمة الدفاع عن رجال السنة وحملة الوحي، ويؤيد قوله ما ذهب إليه الحافظ الذهبي كما هو مبين. قال ابن حجر: "وحكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع، وهو به أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف".[41]

3. 9. خثيم بن عراك بن مالك الغفاري، روى عن: سليمان بن يسار، وأبيه عراك بن مارك، روى عنه: ابنه إبراهيم بن خثيم، وحاتم بن إسماعيل، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، روى له البخاري ومسلم والنسائي.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقه النسائي، وابن حبان، والعقيلي (ت:322ه)، وشذ الأزدي فقال: منكر الحديث، وغفل أبو محمد بن حزم (ت:456ه) فاتبع الأزدي وأفرط فقال: لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات، ومع ذلك فما روى له البخاري سوى حديث واحد عن أبيه عن أبي هريرة في الزكاة بمتابعة سليمان بن يسار له عن عراك. وروى له مسلم والنسائي".[42]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في خثيم بن عراك على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه النسائي، وابن حبان، والذهبي، وقال العقيلي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ليس به بأس.[43]

الثاني: أقوال الجارحين: قال الأزدي منكر الحديث. وتبعه ابن حزم فقال: لا تجوز الرواية عنه.[44]

40 ابن حجر، تقريب التهذيب، 177؛ ابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852ه)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي (عمان - مكتبة المنار، 1403 – 1983م)، ط.1، 30.

41 الذهبي، ميزان الاعتدال، 588/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 200/3.

42 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 400/1.

43 ابن حبان، الثقات، 274/6؛ المزي، تهذيب الكمال، 228/8؛ الذهبي، الكاشف، 371/1؛ والذهبي، ميزان الاعتدال، 650/1، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 136/3؛ وتقريب التهذيب، 192.

44 الذهبي، ميزان الاعتدال، 650/1، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 136/3؛

حاصل الأقوال: خثيم بن عراك من رجال البخاري الذين أخرج لهم في الصحيح حديثاً واحدًا عن طريق المتابعة، وقد وثِّق، وروى عنه يحيى القطان، وأما قول الأزدي: منكر الحديث. فقد رده الحافظ ابن حجر بقوله: إن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات. وأما قول ابن حزم: لا تجوز الرواية عنه وقد تبع بذلك الأزدي، فقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: هي مجازفة صعبة، ولعل مستند من وهاه ما ذكره أبو علي الكرابيسي في القضاء، قال: حدثنا سعيد بن زنبر ومصعب الزبيري قالا: استفتى أمير المدينة مالكاً عن شيء فلم يفته، فأرسل إليه ما يمنعك من ذلك؟ فقال مالك: لأنك وليت خثيم بن عراك بن مالك على المسلمين، فلما بلغه ذلك عزله. وهذا القول ليس له علاقة بالجرح والتعديل فسؤال مالك إن ثبت لا يؤخذ منه توهية الراوي وتضعيفه، والنتيجة أن خثيم بن عراك ثقة، محتج به، روى له البخاري ومسلم والنسائي، ومن ضعفه ليس له مستند في ذلك. وبناء على ذلك فما ذهب إليه ابن حجر في تعقبه عين الإصابة، وفيه إظهار للخلل في تضعيف الراوي، وبيان لموضع الإشكال والزلل في منهج الأزدي.

وقد خالف الأزدي شرطه في التوثيق وهو توثيق من روى عنه عالم كيحيى بن سعيد القطان، لأنه لا يروى إلا عن الثقات، وهنا روى يحيى بن سعيد القطان عن خثيم بن عراك، ومع ذلك قال الأزدي: منكر الحديث.

3. 10. داود بن عبد الرحمن العطار، أبو سليمان المكي، توفي سنة خمس وسبعين ومئة. وقيل أربع وسبعين. روى عن: القاسم بن أبي بزة، وعمرو بن دينار، وهشام بن عروة، وآخرين. روى عنه: ابن المبارك، وابن وهب، والشافعي، ويحيى بن يحيى، وآخرون. روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقه ابن معين وغيره فيما رواه إسحاق بن منصور عنه، وأبو حاتم، وأبو داود، والعجلي، والبزار (ت:292ه)، ونقل الحاكم (ت:405ه) أن ابن معين ضعفه، وقال الأزدي: يتكلمون فيه. قلت: لم يصح عن ابن معين تضعيفه، والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به، ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد في الصلاة متابعة، وروى له الباقون".[45]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في داود بن عبد الرحمن على قولين:

45 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 401/1

الأول: أقوال المعدلين: وثقه ابن معين، أبو حاتم، العجلي، وابن حبان، والذهبي، وقال ابن حجر: ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه.[46]

الثاني: أقوال الجارحين: قال الأزدي: يتكلمون فيه، ونُقل عن الحاكم تضعيف ابن معين له.

حاصل الأقوال: داود بن عبد الرحمن متفق على توثيقه، حديثه في الكتب الستة، وأما ما نقل عن ابن معين من تضعيفه، فقد رده ابن حجر لعدم ثبوته، بل الصحيح أنه نقل عنه توثيقه، كما في رواية الدارمي لتاريخ ابن معين حيث قال: وسألته عن داود بن عبد الرحمن العطار، فقال: ثقة.

وأما قول الأزدي: "يتكلمون فيه" فلم نجد أحداً تكلم فيه غيره، ولا عبرة لقوله مقابل توثيق أئمة الجرح والتعديل له. وقد نقل ابن الجوزي (ت:597ه) في "الضعفاء والمتروكون" كلام الأزدي، وترك أقوال العلماء في الراوي، وهذا أمر خطير في منهج الجرح والتعديل، وهو نقل الجرح وترك التعديل في الرجل، وهذا ليس غريبًا في منهج ابن الجوزي، فقد أورد في الضعفاء أسماء بعض الثقات الذين تجاوزوا القنطرة.[47]

3. 11. عبد الحميد بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عبس الأصبحي، أبو بكر بن أبي أويس المدني الأعشى، وهو أخو إسماعيل ابن أبى أويس، مات سنة اثنتين ومائتين. قال ابن حجر: وهم من سماه عبد الله. روى عن أبيه، والربيع بن مالك، وابن أبي ذئب، ومالك بن أنس، والثوري وغيرهم، وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، وغيرهم.[48]

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني، وضعفه النسائي، وقال الأزدي في ضعفائه: أبو بكر الأعشى يضع الحديث، فكأنه ظن أنه آخر غير هذا، وقد بالغ أبو عمر ابن عبد البر في الرد على الأزدي، فقال: هذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض إلى آخر كلامه. قلت: احتج به الجماعة إلا ابن ماجه".[49]

---

46 ابن معين، يحيى بن معين البغدادي (ت: 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، ط.1، 107؛ العجلي، الثقات، 147؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 417/3؛ ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، 286/6؛ الذهبي، الكاشف، 381/1، ابن حجر، تقريب التهذيب، 199.

47 ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)، الضعفاء والمتروكون، المحقق: عبد الله القاضي (بيروت – دار الكتب العلمية، 1406)، 265/1.

48 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 340/6.

49 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 416/1.

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في عبد الحميد بن عبد الله على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه ابن معين، وفي قول: لا بأس به، والحاكم، وابن حبان، والذهبي، وقال أحمد: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً.[50]

الثاني: أقوال الجارحين: ضعفه النسائي، والأزدي.

حاصل الأقوال: عبد الحميد بن عبد الله، احتج به الجماعة إلا ابن ماجه، قد وثِّق. أما تضعيف الأزدي له، وأنه يضع الحديث، فقد رده الحافظ ابن حجر بقوله: "ووقع عند الأزدي أبو بكر الأعشى في إسناد حديث فنسبه إلى الوضع فلم يصب"[51]، أي: إن الأزدي اشتبه عليه الاسم براو آخر، فذهب ظنه إليه، فحكم عليه بالوضع. وأما قول النسائي بأنه ضعيف، فهذا جرح غير مفسر، ولذا يتقدم عليه التوثيق عند التعارض. فالصحيح أنه ثقة محتج به، روى له الجماعة سوى ابن ماجه. وبناء عليه فإن تعقب الحافظ ابن حجر للأزدي في محله، إذ كيف يتهم رجل بالوضع وقد وثق، وروى له الجماعة.

3. 12. علي بن أبي هاشم، واسمه عبيد الله بن طبراخ البغدادي، من شيوخ البخاري، روى عن: إبراهيم بن سعد، وإسماعيل بن علية، وحماد بن زيد، وغيرهم، روى عنه: البخاري، وإسحاق بن الحسن الحربي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وغيرهم.[52]

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "قال أبو حاتم: صدوق، تركه الناس للوقف في القرآن، وقال الأزدي: ضعيف جدًّا، قلت: قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو، وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه، وليس ذلك بمانع من قبول روايته".[53]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في علي بن أبي هاشم على قولين:

50 الجرح والتعديل، 15/6، المزي، تهذيب الكمال، 125/3؛ الذهبي، الكاشف، 617/1؛ الذهبي ميزان الاعتدال، 538/2؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 118/6.

51 ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 333.

52 الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، 451/13.

53 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 430/1

الأول: أقوال المعدلين: كتب عنه أبو حاتم ولم يحدث عنه، وقال ما علمته الا صدوقاً، ترك الناس حديثه لأنه كان يتوقف في القرآن، ووثقه الذهبي، وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه للوقف في القرآن.[54]

الثاني: أقوال الجارحين: حكى ابن أبي خيثمة أنه كان عند ابن معين ضعيفاً، كان مع ابن أبي داود، فكان يقول بكل مقالة ردية، وذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء، فقال علي بن طبراخ ضعيف جدًّا.[55]

حاصل الأقوال: علي بن أبي هاشم شيخ البخاري، وكتب عنه أبو حاتم، لم يحدث عنه؛ لأنه كان يتوقف في القرآن، وقال: ما علمته إلا صدوقاً. قال ابن أبي حاتم: "ولم يقرأ على أبي حديثه فقال: وقف في القرآن فوقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا على حديثه". فسبب تليينه هو توقفه في القرآن، وهي مسألة تفرق فيها الناس، وهي من بلايا المعتزلة وفتنتهم. وأما تضعيف الأزدي له فقد رد على ذلك ابن حجر بقوله: قدَّمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو، وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه، وليس ذلك بمانع من قبول روايته. وبناء على ذلك فإن ابن حجر كان في تعقبه مصيبًا، مبينًا لموضع الخلل ومشيراً إلى خطورة الزلل في الجرح والتعديل.

3. 13. الحارث بن عمير البصري أبو عمير، نزيل مكة. روى عن: أيوب السختياني. روى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وأبو أسامة، وابن عيينة، وغيرهم. روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "وثقه الجمهور، وشذ الأزدي فضعفه، وتبعه الحاكم، وبالغ ابن حبان فقال: إن أحاديثه موضوعة، وليس له في الصحيح سوى موضع واحد في أواخر الحج، وهي زيادة في خبر توبع عليها في الصحيح أيضاً".[56]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في الحارث بن عمير على قولين:

54 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 194/6؛ الخطيب، تاريخ بغداد، 451/13؛ المزي، تهذيب الكمال، 171/12؛ الذهبي، الكاشف، 49/2؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،133.

55 ابن حجر، تهذيب التهذيب، 394/7؛ ابن الجوزي الضعفاء، 195/2.

56 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 456/1

الأول: أقوال المعدلين: وثقه العجلي، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني.[57]

الثاني: أقوال الجارحين: رماه ابن حبان والحاكم بالوضع، ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة (ت:311ه) أنه قال: الحارث بن عمير كذاب، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، قال الذهبي: وما أراه إلا بين الضعف.[58]

حاصل الأقوال: الحارث بن عمير، روى له الجماعة، وقد وثقة أهل عصره والكبار، ولم يتكلم فيه أحد من المتقدمين، والعدالة تثبت بأقل من هذا، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا بحجة وبينة واضحة، أما قول الأزدي فلا عبرة به في تضعيف الثقات، وأما ابن خزيمة فلا تثبت تلك الكلمة عنه بحكاية ابن الجوزي المعضلة، ولا نعلم ابن الجوزي التزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، ولو التزم لكان في صحة الاعتماد على نقله نظر لأنه كثير الأوهام. وأما الحاكم فأحسبه تبع ابن حبان، فإن ابن حبان ذكر الحارث في "الضعفاء" وذكر ما أنكره من حديثه، والذي يستنكر من حديث الحارث حديثان: الأول رواه محمد بن زنبور المكي عن الحارث عن حميد، والثاني رواه ابن زنبور أيضاً عن الحارث عم جعفر بن محمد، فاستنكرها ابن حبان وكان عنده أن ابن زنبور ثقة فجعل الحمل على الحارث، وخالفه آخرون فجعلوا الحمل على ابن زنبور، قال مسلمة في ابن زنبور: "تكلم فيه لأنه روى عن الحارث بن عمير مناكير لا أصول لها وهو ثقة"، وقال الحاكم أبو أحمد في ابن زنبور "ليس بالمتين عندهم تركه محمد بن إسحاق بن خزيمة" وهذا مما يدل على وهم ابن الجوزي. قال الحافظ ابن حجر بقوله: "يظهر لي أن العلة ممن دون الحارث"، وقد ترجمه البخاري في الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا. وفي قول آخر قال ابن حجر: لعله تغير في آخر حياته. وما نقل عنه في هذه الحالة من أقوال العلماء في جرحه فمبنى على النظر من زاوية ظنية لا تقوم بها الحجة لرد حديث رجل روى له الجماعة ووثقه أئمة الجرح والتعديل. فكيف يكون منكر الحديث أو كذاب. فالمسألة دقيقة وليس كل جرح

57 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 83/3؛ المزي، تهذيب الكمال، 5/ 269؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، 440/1؛ وابن حجر تهذيب التهذيب، 153/2، ابن حجر، تقريب التهذيب، 147.

58 ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت: 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، (حلب – دار الوعي، 1396هـ)، ط.1، 223/1؛ الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، (ت: 405هـ)، المدخل إلى الصحيح، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، (بيروت– مؤسسة الرسالة، 1404ه)، ط.1، 127.

يؤخذ على عواهنه، فأئمة النقد الحديثي حكموا عليه بعد سبر مروياته، ومن جرحه وخالف هؤلاء الأئمة يظهر أنه فاته شيء من الموضوع فبنى حكمه على جزئية منه، والله أعلم[59].

3. 14. أسامة بن حفص المدني. روى عن: هشام بن عروة، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. وعنه: أبو ثابت المديني، ويحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة، إبراهيم بن حمزة الزبيدي، وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "ضعفه الأزدي، وليس بمرضي، وجهله الساجي، وقد عرفه غيره".[60]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في أسامة بن حفص المدني على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه الذهبي، وفي قول آخر قال عنه: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة.[61]

الثاني: أقوال الجارحين: ضعفه الأزدي، وقال اللالكائي (ت:418ه): مجهول، ولم يذكره البخاري في التاريخ.[62]

حاصل الأقوال: أسامة بن حفص المدني، صدوق، وأما قول اللالكائي: لم يذكره البخاري في التاريخ، فقد أجاب عليه ابن حجر، بقوله: قد ذكره البخاري في تاريخه في آخر باب من اسمه أسامة، فقال: أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة وسمع منه محمد بن عبيد الله، وأما قول اللالكائي: مجهول: فقد أجاب الحافظ ابن حجر على ذلك ناقلاً عن قول الذهبي، كيف يكون مجهولاً وقد روى عنه أربعة. وهذا من الأوهام التي وقع فيها اللالكائي. وأما قول الأزدي: ضعيف، فقد أجاب على ذلك الذهبي من أن الأزدي ضعفه بلا حجة.[63] وما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من التتبع والنقد هو الصحيح والصواب.

59 عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (بيروت- المكتب الإسلامي، 1406هـ/ 1986 م)، 429/1.

60 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 461/1

61 الذهبي، ميزان الاعتدال، 174/1؛ الذهبي، المغني في الضعفاء، 66/1؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 98.

62 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، 95/1.

63 ابن حجر، تهذيب التهذيب، 207/1، البخاري، التاريخ الكبير، 23/2.

3. 15. إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، توفي سنة اثنتين وستين هـ، على خلاف في ذلك. روى عن: جده، وزياد بن علاقة، وآدم بن علي، وغيرهم، وعنه: يحيى بن آدم، عبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما. روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح": "تحامل عليه القطان، والحمل على شيخه أبي يحيى إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، تكلم فيه الساجي والأزدي بلا مستند".[64]

وبناء على ذلك فقد اختلف أئمة النقد في إسرائيل بن يونس على قولين:

الأول: أقوال المعدلين: وثقه العجلي، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو نعيم، وأبو داود، والذهبي، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث وفي حديثه لين، وقال في موضع آخر: ثقة صدوق وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط، وقال علي بن المديني عن يحيى القطان: "إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، واحتج به البخاري ومسلم في الأصول، وقال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: إسرائيل ثقة، وقال الدارقطني: قلت ليحيى بن معين: يونس بن أبي إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: كلٌّ ثقة"، وقال عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل أثبت من شعبة والثوري.[65]

الثاني: أقوال الجارحين: تكلم فيه الأزدي والساجي، وكان يحيى يعني القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، وروى ابن البراء عن علي بن المديني أنه قال: إسرائيل ضعيف.

حاصل الأقوال: إسرائيل بن يونس روى له الجماعة، وقد وثق، روى له الشيخان في الأصول، تكلم فيه بلا حجة، قال الذهبي: اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في التثبت كالاسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه، وأما تحامل القطان عليه بسبب الأحاديث عن أبي يحيى القتات فهو تحامل مردود؛ لأن العهدة فيها على أبي يحيى القتات، وإبراهيم بن المهاجر، وكان يحيى القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات ويقول: روى عنه مناكير، ونفى ذلك الإمام أحمد بقوله: ما حدث عن يحيى بشيء.

وفي رد آخر على تحامل القطان، قال ابن أبي خيثمة قيل ليحيى -يعني ابن معين- روي عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة وعن أبي يحيى القتات ثلاثمائة فقال: "لم يؤت منه أتي منهما جميعاً".[66]

64 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 461/1

65 الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، (غير مفهرس، 1426هـ /2005 م)، ط.1، 11؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 262/1.

66 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 158/1.

وبناء على ذلك فإن تعقب ابن حجر وتتبعه في محله، وأما قول يحيى القطان في محل النزاع لم يثبت، وتضعيف علي بن المديني لا يلتفت إليه لأنه جرح غير مفسر، ومعارض بأقوال أئمة الجرح والتعديل، وله أقوال أخرى في توثيق إسرائيل بن يونس، وهي التي تتفق مع قول الجمهور. وقال الذهبي: "مشى عليٌّ – أي ابن المديني– خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف. وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة".[67]

وفي نهاية هذه الدراسة نستطيع القول باختصار إن أحكام ابن حجر في تعقبه للحافظ الأزدي في "هدي الساري مقدمة فتح الباري" بينتْ الخلل وأوضحت الزلل، وأزالت توهم العلل. فلم يكن متحاملاً، بل كان منصفاً عادلاً، فمن جانب أنه أزال عن الأزدي تبعاتِ الأخطاء في بيانها وتصحيحها، ومن جانب آخر دفع التهم والشكوك والتوهم عن أئمة بذلوا أنفس ما يملكون لحفظ سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم. فرحم الله الإمام الأزدي، ورحم الله الإمام ابن حجر. ورحم الله أهل الحديث ورثة الأنبياء، وصلى الله على إمام المحدثين وسيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الخاتمة:

في ختام المطاف في هذه الدراسة، وبعد الاستقراء والترتيب، والعرض والتحليل والتتبع لتعقبات الحافظ ابن حجر على أبي الفتح الأزدي في "الفتح"، وصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن عدد الرجال الذي تعقبهم الحافظ ابن حجر على الحافظ الأزدي في "هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري" خمسة عشر رجلاً.

إن هؤلاء الرجال الذي تكلم فيهم الحافظ الأزدي هم من رجال البخاري الذين روى لهم في الصحيح أصالة أو متابعة أو مقرونين بغيرهم.

إن هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم الأزدي أخرج لهم الجماعة أو بعضهم، ولم يتفرد البخاري في النقل عنهم. وقد نقلوا لنا روايات كثيرة منها ما تفردوا به ولم ينقله غيرهم.

إن هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم الأزدي أكثرهم وثقهم فحول أئمة الجرح والتعديل من نقاد الحديث، ولذلك كان جرحهم من قبل الأزدي بغير حجة إسراف وظلم.

67 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 358/7.

أن من وافق الأزدي في جرحه لهؤلاء الرواة بين الحافظ ابن حجر وغيره من الأئمة بطلان أقوالهم وبالتالي لا قيمة للموافقة لما ذهب إليه الأزدي.

إن الأزدي ثقة متكلم فيه، وقد أثبت ابن حجر ومن قبله الذهبي بأن كلامه في الرجال غير مقبول؛ لأنه إذا وافق توثيق نقاد الحديث فالكلام كلام النقاد، وإذا خالفهم جاء بالعجائب والطامات. والذي يترجح أن الأزدي إذا صحت نسبت الأقوال في الجرح إليه فهو ضعيف لجنايته على الثقات. وبالتالي فقد استشهد العلماء بقول الأزدي في الرواة في حال الموافقة أو كان الرجل مجهولاً، لكن تعقبوه في المواضع التي خالف فيها الثقات، أو تجنَّى على بعضهم بقول من غير مستند.

إن تعقبات الحافظ ابن حجر على الأزدي في الرجال المذكورين كانت في محلها في ظل ميزان الجرح والتعديل، فلم يكن متجنيًا أو متحاملاً، بل كان منصفًا عادلاً في جميع أقواله وما ذهب إليه.

إن أقوال أبي الفتح الأزدي في الرجال المذكورين في الدراسة ليس له مستند ولا حجة، ويضاف إلى ذلك مخالفته لما ذهب إليه علماء الجرح والتعديل في هذا الفن الذين عليهم المعول في الحكم على الرجال.

إن الأحكام التي أطلقها الأزدي في الحكم على هؤلاء الرجال تجعلك متحيراً في وصفه، فإما أن يكون ضعيفاً في الجرح والتعديل وهو الراجح للأوهام التي وقع فيها، والتناقض في منهجه في الجرح، أو نسبت إليه هذه الأقوال ودُسَّت في كتبه، أو كان متحاملا على هؤلاء الرجال لشيء في نفسه، أو كان يتخذ منهجاً في الجرح خارج دائرة ما تعارف عليه أهل هذا الفن.

أخيراً: قالوا: المسلمون بخير ما تعارضوا، وهذا التتبع والتعقب والرد والقبول من باب المعارضة التي يطلب من خلالها وجه الحق، ويرفع من خلالها الظلم، وينتفي من خلالها توهم الخطأ، وتظهر الحقيقة جلية واضحة؛ لأن الأمر دين، فيلزم تحري اليقين.

المصادر والمراجع:

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، بيروت – دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1271-1952م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)، الضعفاء والمتروكون، المحقق: عبد الله القاضي، بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1406هـ.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1412 هـ / 1992م.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت: 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، بيروت – دار ابن كثير، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1986م.

ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البستي (ت: 354هـ)، الثقات، الهند – طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، 1393هـ / 1973م.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت: 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، حلب – دار الوعي، الطبعة الأولى، 1396هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت: 354هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، مصر – دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.

ابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، عمان – مكتبة المنار، الطبعة الأولى، 1403هـ/ 1983م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت:852هـ)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، سوريا – دار الرشيد، الطبعة الأولى، 1406 هـ/1986م.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت: 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت – دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1379هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت: 852هـ)، تهذيب التهذيب، الهند – مطبعة دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى، 1326هـ.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1410 هـ / 1990م.

ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، الكويت – الدار السلفية، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.

ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، بيروت – دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1414هـ.

ابن معين، يحيى بن معين البغدادي (ت: 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى. د.ت.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، بيروت – دار صادر، الطبعة الأولى، 1414هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: 275هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل، المحقق: محمد علي قاسم العمري (السعودية – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد (ت: 474هـ)، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المحقق: د. أبو لبابة حسين، السعودية، الرياض: دار اللواء، الطبعة الأولى، 1406ه/1986م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية– حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى، د.ت

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، السعودية: جدة، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422ه.

الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي (ت:279ه)، المحقق: بشار عواد معروف، بيروت – دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1998م.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، طبقات الحفاظ، بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403م.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، (ت: 405هـ)، المدخل إلى الصحيح، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، بيروت– مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1404ه.

خالد محمود علي الحايك، منهج أبي الفتح الأزدي في الحديث وعلومه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت – دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422هـ /2002م.

الدارقطني، علي بن عمر (385هـ)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، حققه: كمال الحوت، بيروت – مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، 1406هـ/1985م.

الدوري، أيمن جاسم محمد، فضل التحري وأساليبه في السنة النبوية، مجلة الألهيات كوجيلي، Haziran 2021 / June 2021 Cilt: 5, Sayı: 1 Volume: 5, Issue: 1, Sayfa / Pages: 337-370

الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، المغني في الضعفاء، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، قطر – دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، 2009م.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، المقتنى في سرد الكنى، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة – المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1408هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، غير مفهرس، الطبعة الأولى، 1426هـ /2005 م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، جدة – دار القبلة للثقافة، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، بيروت– دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ/ 1998م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، القاهرة – دار الحديث، الطبعة الأولى، 1427هـ/2006م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، المحقق: د. بشار عواد معروف، بيروت – مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ/ 1985م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت – دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1382هـ / 1963م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت – دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1382هـ /1963م.

الذهبي، محمد بن أحمد، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، بيروت – دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م.

السيد أبو المعاطي النوري ورفقاه، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، بيروت – عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1417 هـ / 1997م.

عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بيروت– المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1406هـ/ 1986 م.

عبد الله سوالمة، مجلة جامعة الملك سعود، م4، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (2)، ص429-476(1412هـ/1992م.

العجلي، أحمد بن عبد الله (ت: 261هـ)، تاريخ الثقات، مكة المكرمة - دار الباز، الطبعة الأولى، 1405هـ/1984م.

القاري، الملا علي بن محمد الهروي (المتوفى: 1014هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت - دار الفكر، 1422هـ - 2002م.

محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، بيروت - دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1408هـ /1988م.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن المزي (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1400هـ / 1980م.

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261ه)، صحيح مسلم، بيروت - دار إحياء التراث العربي، د.ت.

يوسف بن حسن الصالحي (ت: 909هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1413هـ /1992م.

Comments of Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani The On Al-Hafiz Al-Azdi in Fath Al-Bari Critical Analysis Study

(Extended Abstract)

Examining and studing the narrators of the isnads is a science that Allah has bestowed on schollars to know the condition of the narrators who are the main link of isnad chains and the authenticity of the texts depend on them. This science is bound by the principles on which it is built, and the rules to which it is referred. It depends on the results reached by the great hadith scholars where their huge experience of hadith and chains plays an important role. Their sayings may agree or differ a bout narrators. The problem of the study comes in the statement of the seriousness of one scholar's critics against trustful narrator by the majority of Jarh and Ta'deel scholars. This problem becomes

more serious when the critic is without evidence towards narrators mentioned in AL-Bukhari's Sahih. This study aims to collect the places in which Ibn Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH) commented on the critics of Abu Al-Fath Al-Azdi (d. 374 AH) in the book "Fath Al-Bari" And to show the critical aspect in the approach of Al-Hafiz Ibn Hajar, as well as whether Al-Azdi was right in his pursuit or wrong in his criticism, In light of the Jarh and Ta'deel, the research shows the results of the study that the critics of Al-Azdi towards the narrators mentioned by Al-Hafiz Ibn Hajar in Al-Fath are either abnormal that contradicted the sayings of the jarh and Ta'deel scolars, or they are outside the rules of Jarh and Ta'deel without evidence and proof; As for Ibn Hajar's comments, they agreed with the rules of jarh and Ta'deel, Ibn Hajar did not comment on every jarh mentioned by Al-Azdi, rather he mentioned a jarh that was not based on evidence or what contradicted the scholars of Jarh and Ta'deel. Therefore, the jarh of Al-Azdi is not accepted alone on the one whose truthfulness has been proven because Al-Azdi's critic is an anomaly. The statement of Al-Azdi regarding the criticised narrators who are famous for weakness is not accepted without explaining the reason for it; And his jarh is accepted in the majhuleen (unknown) for whom there is no other evaluation by scholars; If Al-Azdi's comment contradicts the Ta'deel of other famous critics, and the narrator speaking about is among the trustworthy and famous, then the statement of Al-Azdi is not accepted except by explaining the argument. But if Ta'deel scholar is among those who are lenient in Ta'deel, then looking at other evidence must be researched, and the saying of Al-Azdi may be more likely in the Jarh and Ta'deel depending on proofs and sighns.